



313385 - ما حكم أخذ مال من الضمان الاجتماعي لأيتام لهم دخل ضعيف من الراتب التقاعدي ولهم تركة كثيرة ؟

السؤال

أنا أم لبيتين قصر ، ولهما دخل شهري من تقاعد والدهم ، لكل واحد منهم ١١٥١ ، وعندما ترثة ، وهي مبلغ كبير ، لكنه محفوظ لهم إلى أن يبلغوا الرشد ، وعندما قدمنا لهم في الضمان الاجتماعي صرف لهم مبلغ بناءً على قلة مستوى دخلهم الشهري عن ٣٠٠٠ ، المعروف أن الضمان أموال زكاة ، فهل يستحقونها ؟ أم يعتبر مالا حراما عليهم ؟ وأنا أريد أن يستفيدوا من هذه المبالغ المحفوظة من الترثة والضمان عندما يكبروا ؛ لأن مصروفاتهم وطلباتهم سوف تكون ، وأنا موظفة بالقطاع الخاص بمرتب ليس بالكثير ، ولكنه يسد الحاجات ، فما رأيكم ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

مال الضمان الاجتماعي موضوع لمساعدة الفقراء، وهو الآن من الزكاة حسبما بلغنا.

وإذا كان ولدك لهما مال موروث كثير، يمكنهما الاستفادة منه، مع دخل شهري: فليس من الفقراء، فلا يستحقان مال الضمان ولو لم يكن من الزكاة.

جاء في "فتاوی اللجنة الدائمة" (١٠/١٠) : "رجل له أرض زراعية وله بقرتان وثوران وجمل وحمار. وبعض من المزارعين يغل من أرضه الزراعية ثمانمائة صاع حب ذرة ، وثمان الصاع ثلاثة أريلة وليس له دخل غير ما ذكرنا وكسوته من هذا الدخل هو وأولاده ، وإداماته من هذا الدخل حيث إن عندنا كيلو اللحم بعشرين ريالا ، وكل طلباته من هذا الدخل الذي لا يأتيه في السنة إلا مرة واحدة ، ومسكته أيضا فيها. هل يدخل في اسم الفقراء والمساكين، وهل يدخل في الضمان الاجتماعي؟ أفادونا.

الجواب: ذكر الله جل وعلا من الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة (الفقراء والمساكين) ، وهم الذين لا يجدون الكفاية ، فيعطي كل منهما تمام كفایته مع عائلته ، سنة.

ومن ملك شيئا من المال الذي يجب فيه الزكاة ، وهو لا يقوم بكفایته : فليس بغني .

إذا كان ما يملكه الشخص المسؤول عنه من الغلة : يكفيه سنة ، فلا يجوز أن يدفع له شيء من الزكاة ، ولا يجوز أن يأخذ من الضمان الاجتماعي شيئا ؛ لأنه ليس من الفقراء .



وإن كان لا يكفيه سنته : جاز له أن يأخذ من الزكاة تمام كفایته ، لدخوله في عموم من يجوز صرف الزكاة إليهم.

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز " انتهى .

فإن كان الدخل الشهري لا يكفيهما، فإنه يُنفق عليهما من مالهما الموروث، ولا يحل لهما مال الضمان؛ لعدم فقرهما، سواء كان مال الضمان من الزكاة أم لا.

وأما إن كان المال الموروث محجوزاً عليه من الدولة ، ولا يمكن التصرف فيه ، والإتفاق عليهما منه، وكان الدخل الشهري لا يكفيهما، فلهمما الأخذ من الضمان؛ لأنهما محتاجان، والمال الموروث لا يمكن الأخذ منه لسد حاجتهما.

والله أعلم.